

الهاكمية المؤسسية



تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحاكمة المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها، كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com بما يمكن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه، حيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين مناصبي رئيس مجلس ومدير عام الإدارة، وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى من الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، هذا ويتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمة المؤسسية مدار البحث، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق، فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2021 (7) مرات، ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	1,178,186
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	1,105,003
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	2,972
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	3,824
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	15,772
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي/ غير مستقل	7	15,108
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	7	1,141
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	6	-
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	غير تنفيذي/ مستقل	6	1,719
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/4/19	غير تنفيذي/ مستقل	6	-
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	غير تنفيذي/ مستقل	1	-
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة لغاية 2021/4/18	غير تنفيذي/ مستقل	1	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	-	6	لا ينطبق

تم انتخاب مجلس الإدارة باجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2021/4/19.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنتين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

عدد مرات الحضور	الصفة	تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :
4	رئيساً للجنة/ (مستقل)	السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
4	عضواً/ غير مستقل	السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
3	عضواً/ مستقل	السيد يوسف جان جوزيف شمعون
-	رئيساً للجنة (غير مستقل) لغاية 2021/4/18	السيد حسام راشد رشاد مناع
4	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	السيد نادر محمد خليل سرحان

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (4) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك، علماً بأنه يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

عدد مرات الحضور	الصفة	تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:
5	رئيساً للجنة/ غير مستقل	السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
5	عضواً/ غير مستقل	السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي
4	عضواً/ مستقل	السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
1	عضواً (مستقل) لغاية 2021/4/18	السيد محمد أنور مفلح حمدان
5	عضواً	السيد صالح رجب عليان حماد/ المدير العام
5	عضواً	الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
5	عضواً/ أمين سر مجلس الإدارة/ مقرر اللجنة	السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (5) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

عدد مرات الحضور	الصفة	تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:
44	رئيساً للجنة (غير مستقل)	السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
44	عضواً (غير مستقل)	الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
45	عضواً (غير مستقل)	السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
49	عضواً (غير مستقل)	السيد حسام راشد رشاد مناع
47	عضواً (غير مستقل)	السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي
49	عضواً (مستقل)	السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
49		مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (49) مرة
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

عدد مرات الحضور	الصفة	تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:
2	- رئيساً للجنة (مستقل) اعتباراً من 2021/10/7 - عضواً (مستقل) لغاية 2021/10/6	السيد يوسف جان جوزيف شمعون
5	عضواً (غير مستقل)	السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
5	- عضواً (مستقل) اعتباراً من 2021/10/7 - رئيساً للجنة (مستقل) لغاية 2021/10/6	السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
2	- عضواً (مستقل) لغاية 2021/4/18	السيد محمد أنور مفلح حمدان
5	- أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (5) مرات.
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19)
(تم إعادة تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 2021/634 بتاريخ 2021/10/7)

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد 'شادي رمزي' عبد السلام عطا الله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	3
السيد شاکر توفيق شاکر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	3
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً (مستقل)	2
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (غير مستقل) لغاية 2021/4/18	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (3 مرات).
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19).

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	رئيساً للجنة (مستقل)	3
السيد شاکر توفيق شاکر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	4
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	4
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً للجنة (غير مستقل) لغاية 2021/4/18	1
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة	4

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2021 (4 مرات).
(تم تشكيل اللجنة باجتماع مجلس الإدارة رقم 630 بتاريخ 2021/4/19).

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين والسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس ولقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك، وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الاسم	المنصب
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية اعتباراً من 2021/2/1
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التحقيق الداخلي
السيد عمر احمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد سلام سلامه يوسف قموه	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الاعمال التجارية
السيد سامر خليل أحمد مرعي	المدير التنفيذي - دائرة تنمية اعمال الشركات اعتباراً من 2021/11/21
السيد ياسر "محمد سهيل" عبدالمعطي طهيبوب	المدير التنفيذي/ دائرة المعاملات البنكية
السيدة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال
السيد يوسف موسى يوسف ابو حميد	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2021/3/15
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) اعتباراً من 2021/6/28
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف) اعتباراً من 2021/6/29
السيد نادر عيسى فريد الخواجا	المدير التنفيذي/ إدارة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع لغاية 2021/5/27
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار لغاية 2021/5/28

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلحياتها ومنهجية عملها.

- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة.
براعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة ينك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمانSME , دائرة ائتمان الأفراد، دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر محافظ الائتمان، بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Revalues System) .

أما بخصوص مخاطر التشغيل، يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية، أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

- اعتماد الوسائل التي تساعد على إدارة المخاطر ومنها:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخصائر وتحديد مصادر تلك الخصائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.

- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3. تقوم لجان البنك، مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

5. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.

6. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

7. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية، تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية، وعلى صعيد إدارة الامتثال، فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى بالتحقق المالي والضريبي(Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير، وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري) مرة بالسنة كحد أدنى (وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال / مجلس الإدارة.

هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:

- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات ال FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

- تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
 - رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
 - نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
 - إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع. وتعزيزاً لهذه العلاقة، يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرض المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر، وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه، فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم(2012/56) تاريخ 2010/10/31، تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء وتم رفعها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة